

"الأبواب المفتوحة" و... الباب المرصود؟

في يوم "الأبواب المفتوحة على التراث"...

لماذا لا نفتح أبواب القلوب والعقول؟ والحسابات كذلك، لِمَ لا؟...
انما بمنطق العقل وصراحة القلب.

كل الأبواب؟... نعم، فإذا كانوا قد فتحوا أبواب بعيدا بهذا الاقبال وهذه البساطة، ومجلس النواب، والسرايا الكبيرة، فلماذا لا ننفذ بالعيون الى ما خلف ستائر الحكم التي تعصف بها رياح الحرب والسلام؟
أويمكن ان تظل هكذا "مكبوتة"؟

-) -

ولنبداً من الآثار، من "فيسفائهما" في شحيم:

شكراً وألف شكر للشهادة التي نالتها الصحافة الحرة (فاتحة أبواب الذبايا والفضائح) من أهل "العيون الساهرة" التي كانت "مطبقة" الى أن فتحتهما "النمار"، بينما كانوا يحاولون "الاطباق" على هذه الصحافة بالذات.

هنا سؤال. الى رئيس الجمهورية الذي أمر (وهذا من صلاحياته الدستورية "الطائفة") فور قراءته نبأ سرقة الفيسفساء - أمر، نقول، بالقبض على السارقين (والمسروقات من تاريخنا)، فنفذوا الأمر...

السؤال: ماذا ينتظر الرئيس ليقول لذوي العيون النازرة، "المبصصة" في كل اتجاه الا حيث الاجرام والفضائح الحقيقية، ان رسالة الصحافة حراسة الأمن (نعم الأمن، ونقل الأمن الديمقراطي) وارشاده وارشاد القضاء (لا تنسوا القضاء وشهداءه القتل والاحياء). فكفى الصحافة محاولات "استنساها" التصريحات المفبركة السمجة بغية خلق جو تآمر دائم على الدولة، حين يجب اشاعة جو من الثقة المتبادلة والحوار...

وبعض الحوار هو الاستماع الى شكاوى الناس وأبينها بدل محاولة تغطية أسباب التظلم والمظالم بالتطمينات الساذجة والنظريات العنترية... ومطاردة اصحاب الرأي واضطهاد المتجرئين على رفع صوت الشعب الحق!

"الأبواب المفتوحة"؟
بل المجتمع السياسي المفتوح الأبواب والنوافذ والصدور حتى تنتشق الهواء الحر، غير الملوّث بالرياء!

ذلك ان زمن "الدول المخابرية" قد ولى الى غير رجعة...

ولّى حتى في حصونه ومواطن اختراعه، فصارت محاولات تقليده مضحكة حقاً... وليعلم المقلدون (ولا نصفهم بالسحرة الصغار ولا بالمتسعدنين...) ان لا مستقبل في العالم الحديث لغير الديمقراطية لأنها هي التي "تدرس" الحكم، بل الأمن، ولا حاجة عندها الى من يحرصها غير أهلها وايمانهم بالحقوق والحريات.

- ٢ -

ولنض مع "الأبواب المفتوحة".

الى أين من هنا؟

الى مجلس النواب حيث حاولت الحكومة (وكأنها هربت الى المجلس من السرايا المشرعة ابوابها) ان تنفذ نفسها، وبعضها البعض، من فضيحة التنصت التلفزيوني.

فلماذا كان، والأبواب مفتوحة لم يقدر الاعلام الجاهل المتصنع الفطرسة على سدل ستائر الرعب عليها؟

كان مهرجان التكاذب المتبادل: كل كذبة تحتاج الى مئة كذبة لتغطيتها، ولا مصداقية، ولا صدقية، ولا صدق طبعاً.

وصار الكل "مكباً" أمام الكل. وكل واحد يرى في الآخر وجه حيلة كبرى... صار الكل متسرلاً بالتناقضات وخطية (وبالمارسلة) يأسر الواحد نفسه بعد الآخر بشبكة عنكبوت، خيوطها من حرير الترغيب حيناً، ومن خيالات حديد الترهيب احياناً... الا انها متكاثرة الخيوط، بل الحبال والحبال باستمرار!

وتنتهي "مسرحية" التكاذب، وانها لمسرحية، وفي تياترو مفتوح الابواب والنوافذ، والناس تتفرج مستهزئة مستغربة تفاهة "التمثيل"...

تنتهي المسرحية الى...

الى ماذا؟... الى الكذبة الكبرى:

مشروع "قانون" لتنظيم التنصت. كأنها العلة في "تنظيم" التنصت وليست في مبدأ التنصت... والزريعة هي الحفاظ على "الأمن الوطني". والمكلف التنظيم، أي توزيع التنصت عليهم، هو النائب العام.

ولو صدق المنتصتون، وصدقت النيابة العامة ("تمييزية"، قالوا) لادلت بجدول مّقع للمؤامرات والجرائم والفضائح التي اكتشفت بالتنصت (المسبق واللاحق...) على المتأمرين والمقتلة والمجرمين والسرقة والفضاحين!

أم ان ثمة من "قبض" عبر التنصت على ملفات ومعلومات تجارية أفاد منها تاجر على

حساب تاجر؟... وهو ما تجرأ وأعلنه أحد النواب، ولعله ندم!

في زمن افلاس الحكم (واستمرار الاثراء غير المشروع!) ألم يخطر ببال نائب عام، تمييزي او غير تمييزي، ان يطلب اجراء حساب اقتصادي بسيط، هل كان "مردود" التنصت بالنسبة الى المنفعة (الأمنية طبعاً) العامة يساوي الملايين والمليارات التي كانت "ترقص" على خشبة مسرح الاشرار عندما تحدثوا عن "كلفة" آلات التنصت؟
لعل الحاجة صارت ماسة الى من "ينتصت" فعلاً على مدعي (عام) التنصت!!!
اذناك، قد يفتح المزيد من الابواب...

- ٣ -

... وما دننا امام "مرسح التشريع"، والباب مفتوح، فلنلق نظرة في هذا اليوم التاريخي على مهرجان التكاذب الاكثر رواجاً: قانون الانتخابات.

كما في كل مسرحية: ثلاثة فصول، او خمسة، وبطل وكورس ومتخاصمون، او متهافتون، و"عقدة" و... حل!

البطل؟ الشعب، واذا كانت المسرحية مأساة، يموت البطل شهيد قدره...!
الكورس؟... النواب، انما من ورائهم، الذين يشدون الخيوط - وقال الحبال - ولا نقول انهم يستزلمونهم. والكورس، في مسرحيتها، جاهل وعاجز عن انقاذ البطل، يسرف في التودد اليه بقدر ما يهرول في الابتعاد عنه الى... الى أين؟... الى ما "خلف المسرح".

تفكيرهم اذاً قد يكون صحيحاً، انما تصرفهم خطأ!
العقدة: يتكلمون عن "صحة التمثيل" (التمثيل اللبناني، لا المسرحي... أم تراهما واحداً؟) ويتصرفون بالعكس، أي يبحثون عن مزيد من الحبال والحبال...
بصراحة؟... فلنتفتح الأبواب ونطرح بعض الاسئلة الوجيهة:

أولاً: لماذا يتحدثون، ومن دون خجل، عن "عرض مشروع قانون الانتخاب على سوريا"؟... وهذا يدعي تمثيل رأي "الشقيقة"، وذلك يقول انه هو القابض على "كلمة السر"؟؟؟ لماذا؟

هل تستشير "الشقيقة" - الكبرى في الديمقراطية، أم الصغرى، لا فرق - هل تستشير هي، بل هل تأذن لأحد منهم ان يقول رأيه في قوانينها الانتخابية؟
تحصر حق الانتخاب في الذين تمنهم السلطة "حق الترشيح"؟ مثلاً...

وماذا يحدث لو وقف نائب وقال للشقيقة ان هذا الامر من حقوق سيادتنا، وانت ترددين في كل مناسبة انك حريصة على هذه السيادة، فلماذا التدخل؟
"البطل" - أي الشعب - صدقونا واثق ان شيئاً لن يحدث إذا قلتم ذلك، من غير شر، فتجروا!!

وثانياً: تصرفون الجهود الجهيدة في حياكة احكام تحدد الاتفاق على الانتخابات، وحدود توسل الاعلام، المرئي والمسموع، فلا يفضل مرشح مرشحاً في حقوق "الظهور".

فماذا لو سألكم سائل: ايهما أكثر تأثيراً، وغير مشروع: الانفاق والاعلام، أم وجود قوات عسكرية يقول اتفاق الطائف انه "مفروض" اعادة انتشارها (اي انسحابها) من المناطق الآمنة الآن، حتى لا يصير وجودها ذريعة في متناول احد؟

وثالثاً: يتحدثون كلكم - نسمةكم من الأبواب المفتوحة، فالمعذرة... - يتحدثون كلكم عن قانون لا يكرس الطائفية... عظيم - عظيم لو لم يكن القانون نيبب النواب عن الشعب اللبناني برمته، صحيح... الا انه يلزم كل نائب بصفته الطائفية، فيلصق على جبينه "اتيكيت" عليها اسم الطائفة التي ينتهي اليها.

أفلا ترون تناقضاً بين الأمرين؟

بين ان تضعوا، او تدعون وضع قانون يزيل الطائفية في انتخاب نواب يفترض فيهم تمثيل طوائفهم التي يتألف من مجموعها الشعب اللبناني البطل... فيصبح هكذا شعباً شهيداً؟

- ٤ -

الى أين من هنا؟

لا نعرف. الأبواب المفتوحة ستقف اليوم، قبل أن يكتمل التمثيل. ونحن ليس في وسعنا التنصت.

ماذا نطلب؟... بماذا نطالب؟

ان يظل باب الأمل مفتوحاً!

المسرحية صارت "مأساة هزلية"، ونخاف بعدها ان يصير باب المستقبل هو "الباب المرصود" يأسر العقول والقلوب!

ومع ذلك... لا مانع... شرط ان يحفظوا لنا حق "الضحك الاخير".

لا تنصت على الضحك، فما همنا إن لم يُلغ التنصت؟

ولا تنصت على الحرية كذلك، حرية اللحم والضحك... ولا باب مرصود دونها.

غسان تويني